



المصرف الدولي للتجارة والتمويل
The International Bank For Trade & Finance

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية لمساهمي
المصرف الدولي للتجارة والتمويل

في 2016/08/02

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية

للمصرف الدولي للتجارة والتمويل في 2016/08/02

بناءً على دعوة مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل المنشورة في كل من الصحف التالية:

- صحيفة الوطن بعددها 2438 تاريخ 2016/7/17 و بعددها رقم 2443 تاريخ 2016/7/24.

- صحيفة الثورة بعددها 16131 تاريخ 2016/7/17 و بعددها رقم 16137 تاريخ 2016/7/24.

فقد عقدت الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل اجتماعها في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من ظهر يوم الثلاثاء الواقع في 2016/08/02 بقاعة أمية في فندق الشيراتون بمدينة دمشق حيث ترأس الاجتماع السيد د. عامر لطفي بصفته نائباً لرئيس مجلس الإدارة بسبب غياب السيد رئيس مجلس الإدارة الدكتور ميشيل مارتو بسبب الإستقالة وحضور أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم :

1. السيد د. عامر لطفي أصالة عن نفسه و نيابة عن السيد ايهاب السعدي بموجب تفويض أصولي .
2. السيد نادر حداد أصالة عن نفسه و نيابة عن السيد يوسف النعمة بموجب تفويض أصولي .
3. السيد تيسر الزعبي أصالة عن نفسه و نيابة عن السيد جورج تفنكجي بموجب تفويض أصولي .
4. السيد مسعود صالحه .

كما حضر الاجتماع كل من السادة :

- السيدين " هيثم الحسين " و " محمد حسن " ممثلين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب

الكتاب رقم 1/12/1721/8603 تاريخ 2016/7/28 .

- الآنسة " رما القباني " و السيدة " ألحان دراج " ممثلين عن مصرف سورية المركزي ومديرية مفوضية الحكومة

بموجب الكتاب رقم 161/2719 تاريخ 2016/07/31 .



المصرف الدولي للتجارة والتمويل
The International Bank For Trade & Finance

أ. ه. ه. ه.

ه. ه. ه.

- السيدة " سوزان الشحادة " و الأنسة " نور الجراد " ممثلين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بموجب الكتاب رقم 822/ ص - إ.م تاريخ 2016/88/2 .

حيث أعلن السيد رئيس الجلسة أن النصاب القانوني متوافر لعقد الجلسة ، إذ بلغ عدد الأسهم التي يمتلكها الحاضرون أصالة ووكالة (33,762,885) سهماً من أصل إجمالي الأسهم والبالغ إثنتان وخمسون مليون و خمسمائة ألف سهم ، مما يشكل نسبة مقدارها 64.31% والتي تزيد عن النسبة المقررة قانوناً بموجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 تاريخ 2011/2/14 وهو ما يجعل الاجتماع قانونياً.

بعد ذلك أعلن السيد رئيس الجلسة تعيين كل من السادة:

- فادي الجليلاتي - مدوناً لوقائع الجلسة .

- أيهم مناع وحبيب يارد مراقبين لجمع الأصوات وفرزها.

عرض السيد رئيس الجلسة جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادية والذي تضمن مايلي:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة و خطة العمل للسنة المالية المقبلة .
2. سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة.
3. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
4. إنتخاب مدققي الحسابات و تعيين تعويضاتهم .
5. تعيين كل من السادة تيسير الزعبي ممثل الشركة السورية الليبية وايهاب السعدي ممثل بنك الإسكان /الأردن ومسعود صالحه ممثل خزانة تقاعد المهندسين أعضاء في مجلس إدارة المصرف عن الفترة الممتمة لولاية المجلس التي انتهت في 2016/5/30.
6. إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة .
7. اقرار تعويضات مجلس الإدارة لعام 2015 و البحث في تعويضات عام 2016 .

8. تكوين الاحتياطيات.

9. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

10. الإطلاع على موافقة مصرف سورية المركزي على تعديل النظام الاساسي للمصرف وفق التعديلات

الموافق عليها في إجتماع الهيئة العامة غير العادية للمصرف المنعقد بتاريخ 2013/9/25 .

بعد ذلك انتقل السيد رئيس الجلسة إلى عرض بنود جدول الأعمال و البدء بمناقشته وفق الآتي:

البند الأول: سماع تقرير مجلس الإدارة و خطة العمل للسنة المالية المقبلة:

بين السيد رئيس الجلسة أنه بالرغم من أن هذا العام حمل أيضاً تحديات كبيرة و صعوبات جمة نتيجة المتغيرات المحلية و الظروف القاسية التي تعصف بالبلاد مع مرور خمس سنوات على الأزمة التي تعيشها سورية ، و التي أرخت بظلالها على الاقتصاد المحلي بشكل عام متمثلاً بكافة قطاعاته الاقتصادية لاسيما القطاع المصرفي ، والجدير بالذكر أن أبرز هذه التحديات تجلّى باستمرار المقاطعة والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا و على قطاعها المصرفي و تعاملاتها التجارية ، إضافة الى تردّي الأوضاع الأمنية في عدة مناطق ما أثر بشكل سلبي على قدرة شريحة واسعة من رجال الأعمال السوريين و المستثمرين و حتى الأفراد للاستمرار في الوفاء بالتزاماتهم ، و تماشياً مع كافة المخاطر و التحديات الخيطة بعمله فقد ركز المصرف على تدعيم مركزه المالي من خلال سياسته الاحترازية و إدارته الحكيمة للمخاطر التي يتعرض لها وتكوين المخصصات الكافية لمواجهتها، إضافة إلى حسن إدارة أصوله وتعزيز مركزه المالي وتنمية ودائعه و حصته في السوق المصرفية .

استطاع المصرف -على الرغم من الظروف الصعبة- خلال عام 2015 من تحقيق إيرادات تشغيلية فعلية بلغت

قبل تكوين المخصصات حوالي /1.125/ مليار ليرة سورية ، ونتيجة للظروف السائدة في الوقت الراهن

والمخاطر المرتفعة التي تواجه عمل المصرف فقد قرر مجلس الإدارة تحويل كامل الإيرادات إلى مخصصات لمواجهة

كافة أنواع المخاطر ولاسيما المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية الأخرى وتعزيز المركز المالي للمصرف، ولذلك

فقد بلغت الأرباح الصافية بعد الضريبة /20.5/ مليون ليرة سورية بما يزيد /15.2/ مليون ليرة عن الأرباح

الحققة في العام السابق والبالغة /5.2/ مليون ليرة سورية.

فيما ازدادت إجمالي الموجودات مقارنة مع العام السابق لتبلغ /86/ مليار ليرة سورية أي بزيادة بنسبة
/24.3%/.

من جهة أخرى ازدادت أرصدة ودائع العملاء والتأمينات النقدية بمبلغ /7/ مليار ليرة سورية لتصل إلى /63.1/
مليار ليرة سورية أي بزيادة نسبتها /12.5%/، ووصل رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة "بالصافي" إلى
/13.5/ مليار ليرة سورية في نهاية عام 2015 أي بانخفاض محدود /3.7/ مليار ليرة سورية وبنسبة 21.7%
عن العام السابق نتيجة زيادة مخصصات التسهيلات الائتمانية وتحصيل جزء من التسهيلات القائمة.

وقد انعكست النتائج المالية التي تم تحقيقها خلال عام 2015 على مجموعة من مؤشرات الأداء بمعدلات مقبولة
قياساً بمعطيات السوق السائدة، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال 13.5%، وهي تفوق النسبة المحددة من قبل
مصرف سورية المركزي ومتطلبات لجنة بازل البالغة (8%)، وبلغ متوسط نسبة السيولة بكافة العملات خلال
العام /86%/، وهي تفوق أيضاً الحد الأدنى المطلوب من مصرف سورية المركزي البالغ (30%)، وبلغت
نسبة القروض إلى ودائع العملاء /47%/، وبلغ مؤشر الكفاءة أي نسبة المصاريف من غير مخصصات الديون
إلى إجمالي الدخل /60.7%/ وهو مستوى متميز قياساً بالنسب المتحققة لدى القطاع المصرفي المحلي.

وتعكس هذه المؤشرات في مجملها سلامة استراتيجية المصرف في المرحلة الحالية، وصلاية قاعدته المالية والائتمانية
وقدرته على التعامل مع التحديات القائمة وبما ينسجم مع بيئة العمل السائدة في هذه المرحلة.

نتيجة للظروف الراهنة فقد بقي اثنا عشر فرعاً من فروع المصرف البالغة ثلاثون فرعاً مغلقة بشكل مؤقت، حيث
توزعت بين محافظات حلب و ريف دمشق بالإضافة الى فروع محافظات حمص ودير الزور ودرعا والحسكة، لكن
المصرف حرص على بذل أقصى جهوده للتعويض عن إغلاق هذه الفروع وتقديم أفضل الخدمات المصرفية
لعملائه من خلال فروعها الأخرى ومواصلة العمل على تلبية احتياجات العملاء والمخاطر والتحديات الحالية.



تلتزم إدارة المصرف بنصوص ميثاق التحكم المؤسسي المعتمد لدى المصرف، والمستند لدليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية الصادر عن مصرف سورية المركزي، ودليل قواعد حوكمة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

ثم انتقل السيد رئيس الجلسة إلى الخطة المستقبلية للعام 2016 حيث بين أن المصرف تبني خطة عمل واعية خلال عام 2016، ارتكزت على الأوضاع السائدة حالياً والظروف المحيطة بالفعاليات الاقتصادية في ضوء الأحداث التي تمر بها سورية، والتي تتطلب سياسة حصيفة في الاستثمار والإقراض مع العناية اللازمة لتجنب كل أنواع المخاطر التي تواجه عمل المصرف.

أعنتم هذه المناسبة لأعرب عن خالص الشكر وعظيم التقدير، إلى حكومة الجمهورية العربية السورية الرشيدة ومؤسساتها الساهرة على أمن واستقرار وازدهار هذا البلد العزيز، وأخص بذلك مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي ووزارة المالية، لدعمهم وتعاونهم وجهودهم في تطوير قطاع المصارف في سورية، والشكر لهيئة الأوراق والأسواق المالية على دورها في تنظيم وتنشيط "سوق الأوراق المالية السورية". كما أسجل الشكر والامتنان لمساهميننا الأعزاء على ثقتهم الغالية، مؤكدين لهم مواصلة العمل لتقديم الأفضل لهذه المؤسسة. والشكر والتقدير موصولان أيضاً لعملائنا الكرام، ونعدّهم بالمزيد من الخدمات والمنتجات المتميزة لهم كي يبقى المصرف أهلاً لثقتهم ومحلاً آمناً لتعاملاتهم المصرفية. والشكر والتقدير للزملاء أعضاء مجلس الإدارة على تعاونهم وإسهاماتهم البناءة في تحقيق هذه الإنجازات، ولأسرة المصرف "إدارة وموظفين" على أدائهم المتميز وجهودهم المخلصة.

نسعى بدعيتكم وثقتكم لتحقيق المزيد من الإنجازات خلال العام الحالي 2016، آخذين بالاعتبار جميع تحديات المرحلة وحدة المنافسة، والظروف الاقتصادية السائدة في سورية والمنطقة، وكيفية التعامل معها بحرص وحذر. آمليّن التوفيق في ذلك خدمةً لمؤسستنا، ومساهمةً في دعم أنشطة الاقتصاد المحلي، لتحقيق بذلك لسوريا العزيزة ومجتمعها الكريم ما يستحقان من رفعة وتقدم وازدهار. سائلين المولى عودة الهدوء والاستقرار لهذا البلد الكبير بأهله وعزته وكرامته وامكاناته.



وبعد المناقشة و التداول فيما عرضه السيد رئيس الجلسة وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ماورد في تقرير مجلس الإدارة و خطة العمل التشغيلية للعام 2016 .

البند الثاني : سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيتها

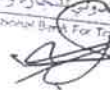
وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة.

تُلي تقرير مدقق الحسابات المعد من قبل مدقق الحسابات السيد محمد اليعشي الذي بين أن البيانات المالية الموحدة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للمصرف كما في 2015/12/31 و أدائه المالي و تدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ و وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية و أن المؤشرات الواردة في الحسابات التفصيلية تعطي دلالة واضحة على حسن الأداء المصرفي ، وإن الأرقام التي أظهرتها تلك الحسابات لها من الشفافية والإفصاح ما يستوجب القبول بها والمصادقة عليها .

وقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب

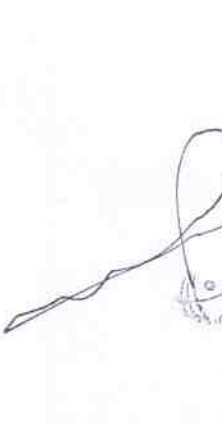
ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة

الميزانية
البند الثالث: مناقشة تقرير مجلس الإدارة و مدقق الحسابات الختامية والمصادقة عليهما:

ناقش السادة المساهمون الحاضرون تقرير مجلس الإدارة وكذلك تقرير مدقق الحسابات بالتفصيل وتم اقوال

التقريرين أصولاً ووافقت الهيئة العامة بالإجماع عليهما .

حيث طرح عدد من السادة المساهمون عدة استفسارات وقد فوض السيد رئيس الجلسة السيد الرئيس التنفيذي للمصرف بالإجابة عن كافة الاستفسارات المطروحة والتي نوجزها كما يلي :

تقدم المساهم السيد عمر الحسيني بالشكر للسيد رئيس وأعضاء المجلس و الإدارة التنفيذية وبشكل خاص السيد الرئيس التنفيذي عن نتائج العام 2015 لكونها أفضل من عام 2014 مستفسراً عن أسباب تأخر عقد اجتماع الهيئة العامة لمساهمي المصرف .









حيث وضع السيد الرئيس التنفيذي بأن اسباب تأخر اجتماع الهيئة العامة هو وجود مجموعة من الظروف القاهرة و ليس فقط فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الادارة مؤكداً على مراعاة انعقاده في السنوات القادمة في المواعيد المقررة له وحسب القانون.

كما أشاد المساهم السيد عمر الحسيني بسياسة المصرف لجهة التحفظ في منح التسهيلات و قدرة المصرف على تحصيل نسبة كبيرة من الديون المتعثرة بما فيه سياسة المصرف الرشيدة في ضغط النفقات العمومية و الإدارية و هذا ما يدل على حسن إدارة المصرف و بما يسهم في حماية حقوق المساهمين و يحافظ على متانة المركز المالي للمصرف .

كما استفسر عن موضوع المخصصات و التي أدت إلى عدم وجود أرباح ليصار إلى توزيع نسبة منها على المساهمين إضافة إلى أثر ذلك على قيمة السهم الدفترية و معدل العائد على السهم .

حيث نوه السيد الرئيس التنفيذي إلى أنه و منذ بداية الأزمة في عام 2011 قرر مجلس إدارة المصرف انتهاج سياسة متحفظة بهدف حماية حقوق المساهمين و تدعيم المركز المالي للمصرف لحمايته من مخاطر التعثر في المحفظة الائتمانية أو أي مخاطر تشغيلية أخرى و ذلك من خلال عكس جميع الإيرادات التي يحققها المصرف كمخصصات حيث يبلغ رصيدها خلال أعوام الأزمة الخمس حوالي (17) مليار ليرة سورية مع التأكيد على أن هذه المخصصات يتم احتسابها وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي و معايير المحاسبة الدولية و بإشراف مدقق الحسابات الخارجي المعين من قبل هيئتك الموقرة .

حيث عرض السيد مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون المالية كشف مقارن فيما لو تم عكس رصيد المخصصات المدورة على جانب الإيرادات لأصبحت قيمة السهم الدفترية بواقع /301,4/ ل.س بدلاً من /162/ ل.س و معدل العائد على السهم يصبح بواقع /139,06/ ل.س بدلاً من /0,39/ ل.س

كما أضاف السيد رئيس الجلسة إلى انه في كل اجتماع لمجلس الادارة يتم مناقشة موضوع المخصصات والنقاش يدور دائماً حول امكانية توزيع الارباح على المساهمين من الارباح المحققة وذلك لجهة اظهار الارباح غير المحققة .

هذا ولطمأنة السادة المساهمين أبين بأن ما يتم تبنيه يستند إلى نظريات وأسس وضوابط والظروف الراهنة تستدعي وجود سياسة تحوطية واحترازية لحماية حقوق المساهمين وضمان سلامة المركز المالي للمصرف .

كما نوه المساهم السيد محمد قبنض إلى جهود الإدارة التنفيذية الملموسة حيث شكرها على هذه النتائج متمنياً للمصرف دوام التقدم و النجاح .



المصرف الدولي للتجارة والتمويل
The International Bank For Trade & Finance

كما استفسر السيد عبد الرحمن ابو راشد ممثل الشركة السورية اللببية عن أسباب انخفاض نسبة التوظيف بالرغم من ارتفاع الرصيد النقدي

حيث وضع السيد الرئيس التنفيذي بأن ذلك يعزى إلى السياسة المتحفظة التي يتبعها المصرف في السياسة الائتمانية إضافة إلى أن تعليمات مصرف سوريا المركزي وجهت بضرورة التريث في منح التسهيلات الممنوحة لغايات الاستيراد مما يبرر أسباب انخفاض نسبة التوظيف .

كما استفسر السيد المساهم محمد فايز محفوظ إلى ما آلت إليه قضية السرقة إضافة إلى إستفساره عن الاجراءات المتخذة لتحصيل الديون الممنوحة بضمانات عقارية موجودة في المناطق الساخنة

كما استفسر عن سبب تراجع سعر السهم في السوق المالي

حيث بين السيد الرئيس التنفيذي بأن السارق في السجن وتتم محاكمته من قبل القضاء السوري في حين قام المصرف باسترداد جزء من المال المسروق من ذوي السارق كما تم استرداد الجزء الآخر من المال المسروق من خلال شركة التأمين الاردنية وشركة الثقة للتأمين .

حيث بلغ ما تم إسترداده بالمجمل ما يعادل تقريباً كامل المبلغ وبموجب ذلك فقد تم التنازل عن القضية لصالح شركة التأمين مقابل التعويض المسدد للمصرف

حيث طمأن السادة المساهمين بأن المال المسروق قد تم استعادة النسبة الكبرى منه

- أما بالنسبة للقروض الممنوحة فيجب التنويه إلى أن المصرف من أوائل البنوك التي انطلقت في سوريا وبالتالي محفظته كبيرة في حين أن هناك مخصصات كبيرة لمواجهة أية مخاطر والضمانات المأخوذة جيدة و نسبة التسديد من المقترضين أيضا جيدة

-أما بالنسبة لسعر السهم في السوق المالي فهذا مرتبط بالعرض و الطلب .

كما أشار المساهم السيد محمد غسان تساججي إلى أمله في توزيع أرباح في السنة القادمة .

كما استفسر وكيل المساهمين (هيا و شمس الأشرف) السيد غياث الاشرف عن أسباب ارتفاع نفقات الموظفين مع طلبه بضرورة مراعاة إرسال التقرير السنوي للمساهمين قبل مدة كافية

كما استفسر عن مبرر افتتاح فروع جديدة للمصرف في ظل تراجع حجم العمل مع مطالبته بإغلاق عدد من فروع المصرف لتخفيض النفقات



حيث وضح السيد الرئيس التنفيذي رداً على استفسارات السيد غياث الأشرف بأن أبواب المصرف مفتوحة لأي مساهم وأن التقرير السنوي يتم تحضيره قبل وقت كافٍ وأي مساهم يرغب بالحصول عليه فليتفضل لمراجعة المصرف لتزويده بنسخة عنه في حين أن السيد غياث الأشرف يراجع المصرف باستمرار ويتم تزويده بأية بيانات يطلبها .

أما بخصوص نفقات الموظفين فقد وجب التنويه إلى أن المصرف الدولي و مقارنة بالقطاع المصرفي الخاص تعتبر رواتبه أقل من أي مصرف خاص آخر مع الأخذ بعين الاعتبار إلى ضرورة المحافظة على الكوادر المؤهلة و المدربة و التي عمل المصرف جاهداً على صقل مهاراتها و خبراتها بما يضمن وجود كوادر كفوءة ويسهل بالمحصلة في تقليل المخاطر التشغيلية .

أما بخصوص افتتاح فروع جديدة للمصرف فهذا مرتبط بسياسة المصرف لجهة الانتشار كون من أولويات المصرف الوصول إلى كل محافظة و كل مدينة و كل حي و كل شارع و بما يخدم و يلبي طموحات زبائن المصرف كما أن ملامح انجلاء الأزمة تلوح بالأفق و هذا ما يدفعنا أيضاً إلى معاودة افتتاح فروع جديدة بما يخدم الاقتصاد الوطني و يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

في حين أكدت المساهمة السيدة م.نوران العيطة إلى أن جميع فروع البنك تعمل بشكل جيد و ذلك من خلال التعاملات المالية لها كزبونة إضافة إلى كونها مساهمة .

من جانبه شكر المساهم السيد جهاد الكبة الادارة التنفيذية على جهودها الكبيرة و التي انعكست على نتائج أعمال المصرف مع لحظ السياسة الرشيدة التي تنتهجها إدارة المصرف في ضبط المصاريف مع تأكيده على ضرورة العمل الى المحافظة على الكوادر الوظيفية المدربة و المؤهلة في المصرف و بما يضمن سلامة و دقة العمل بما فيه إجراء التحسينات الدورية على الرواتب بما يضمن المحافظة على الحياة الكريمة لموظفي المصرف من جهة ونضمن عدم هجرة هذه الكوادر للعمل في بنوك أخرى مع مراعاة أن تكون رواتب موظفي المصرف من أعلى الرواتب في السوق المصرفي و بما يحد من التسرب الوظيفي .

البند الرابع : انتخاب مدقق الحسابات ، وتعيين تعويضاته:

ذكر السيد رئيس الجلسة بالنصوص القانونية التي توجب اخضاع البيانات المالية للمصارف إلى التدقيق من قبل مدققي حسابات معتمدين لدى جهات مختصة. لاسيما مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية وأنه تبعاً لتلك النصوص فقد قام مجلس الإدارة باستطلاع شركات المراقبة والتدقيق المحاسبية المسجلة في سورية

والتي تنطبق عليها الشروط الواردة في النظام الأساسي للمصرف و المتعلقة بأن تكون المؤسسة التي تقوم بمراقبة الحسابات من ذوي الاختصاص والسمعة الجيدة و المشهود لها بكفاءتها في تدقيق الأمور المصرفية والمحاسبية .
من هذا المنطلق ارتأى مجلس الإدارة تعيين السادة حصريه وشركاه / ارنست وبونغ كمدقق حسابات مع الإقتراح بتفويض المجلس بتحديد بدل الأتعاب ، وعلى أن يتولى مدقق الحسابات تدقيق الحسابات السنوية وإجراء مراجعة لهذه الحسابات بشكل ربعي ونصف سنوي كما هو مطلوب .

وبعد التداول وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تعيين السادة حصريه وشركاه / ارنست وبونغ كمدقق حسابات مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .

البند الخامس : تعيين كل من السادة تيسير الزعبي ممثل الشركة السورية الليبية وايهاب السعدي ممثل بنك الإسكان ومسعود صالحه ممثل خزانة تقاعد المهندسين أعضاء في مجلس إدارة المصرف عن الفترة الممتمة لولاية المجلس التي انتهت في 2016/5/30:

- عرض السيد رئيس الجلسة أن مصرف سورية المركزي وافق على إعتقاد كل من السادة :
- 1- تيسير الزعبي ممثل الشركة السورية الليبية بموجب الكتاب رقم 334 س/1/0 تاريخ 2016/2/15.
 - 2- ايهاب السعدي ممثل بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الأردن بموجب الكتاب رقم 694 س/1/0 تاريخ 2016/3/17.

- 3- مسعود صالحه ممثل خزانة تقاعد المهندسين بموجب الكتاب رقم 2175 س/1/0 تاريخ 2015/6/22.

و ذلك كأعضاء في مجلس إدارة المصرف عن الفترة الممتمة لولاية المجلس والتي انتهت في 2016/5/30 .

ما يعني توفر الشروط القانونية لهذه العضوية ، حيث تمت الموافقة بالإجماع على إقرار هذه التعينات .

البند السادس : انتخاب أعضاء مجلس الإدارة:

أعلن السيد رئيس الجلسة أن ولاية مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة و التمويل قد انتهت بتاريخ 2016/05/30 و انه وفقاً لأحكام المادة /139/ من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 والنظام الأساسي للمصرف فإنه يتوجب انتخاب مجلس إدارة جديد بنهاية المدة المحددة بأربع سنوات ، هذا وبعد أن تم الإعلان أصولاً لمساهمي المصرف للترشح لعضوية مجلس الإدارة ممن يرى لديه المؤهلات والشروط المنصوص عليها ، حيث تم الإعلان في كل من الصحف اليومية التالية :

1. جريدة الوطن العدد 2349 تاريخ 2016/3/6.

2. جريدة تشرين العدد 12572 تاريخ 2016/3/6.

3. جريدة الوطن العدد 2350 تاريخ 2016/3/7.

4. جريدة الثورة العدد 16020 تاريخ 2016/3/7.

بناءً عليه فقد تم ترشيح كل من السادة التالية أسماؤهم أدناه ممثلين عن بنك الإسكان للتجارة والتمويل /الأردن وقد تم إعتمادهم من قبل مصرف سورية المركزي بموجب كتابه رقم 161/2703 تاريخ 2016/07/28 و هم يعتبرون أعضاء حكماً في مجلس الإدارة و خارج نطاق التصويت كونهم يمثلون الشريك الإستراتيجي (بنك الإسكان /الأردن):

1. السيد محي الدين عبد الحميد علي العلي من الجنسية الاردنية .

2. السيد خالد محمود علي الذهبي من الجنسية الاردنية .

3. السيد سائد طارق زريقات من الجنسية الاردنية .

4. السيد يوسف محمود النعمان من الجنسية القطرية .



أما بالنسبة لباقي الاعضاء والبالغ عددهم خمسة أعضاء سوررين فقد ترشح خمسة مساهمين و هم السادة التالية
أسمائهم :

1. السيد د. عامر حسني لطفي .
 2. السيد نادر عبود حداد .
 3. السيد تيسير محمد الزعبي ممثلاً عن الشركة السورية الليبية للإستثمارات الصناعية و الزراعية.
 4. السيد حسان محفوض يعقوب .
 5. السيد غياث القطيني ممثلاً عن خزانة تقاعد المهندسين.
- حيث أشار السيد رئيس الجلسة إلى موافقة السادة مصرف سورية المركزي على ترشيحهم بموجب كتابهم رقم 161/2703 تاريخ 2016/07/28 أما بخصوص مرشح الخزانة فوفقاً لكتاب الخزانة برقم 1406/ص 55 تاريخ 2016/08/02 حيث تم إستبدال المرشح ليصبح السيد م. مسعود صالحة بدلاً من السيد م. غياث القطيني حيث نرجو من هيئتك الكريمة الموافقة على المرشحين وبخصوص السيد م. مسعود صالحة فيتم وحال موافقتكم على الترشح الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على ترشحه .
- ونظراً لأن عدد المرشحين يتوافق مع عدد الشواغر فقد وافقت الهيئة العامة على انتخاب الأعضاء المذكورين أعلاه بالتزكية أعضاءاً لمجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة و التمويل ليصبح مجلس الإدارة مكوناً من السادة التالية أسمائهم :

- 1- السيد محي الدين عبد الحميد علي العلي ممثل بنك الإسكان للتجارة والتمويل/ الأردن .
- 2- السيد خالد محمود علي الذهبي ممثل بنك الإسكان للتجارة والتمويل/ الأردن .
- 3- السيد سائد طارق زريق ممثل بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الأردن .
- 4- السيد يوسف محمود النعمة ممثل بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الأردن .
- 5- السيد د. عامر حسني لطفي

- 6- السيد نادر عبود حداد .
 - 7- السيد م. مسعود صالحه ممثلاً عن خزانة تقاعد المهندسين.
 - 8- السيد تيسير محمد الزعبي ممثلاً عن الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية و الزراعية.
 - 9- السيد حسان محفوض يعقوب.
- و عليه تمت الموافقة بالإجماع على انتخاب مجلس الإدارة وفقاً للتشكيلة أعلاه .

البند السابع : اقرار تعويضات مجلس الإدارة لعام 2015 و البحث في تعويضات عام 2016:

وفقاً لأحكام المادة /156/ من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 و المتعلقة بتعويضات أعضاء مجلس الإدارة وعملاً بأحكام الفقرة (5) من المادة (11) من النظام الأساسي للمصرف فقد عرض السيد رئيس الجلسة ما يلي :

1- بلغت تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2015 بواقع مبلغ /59,969,230/ ل.س وهي تتضمن بدلات حضور جلسات مجلس الادارة واللجان المنبثقة عن المجلس اضافة إلى النفقات الأخرى (مصاريف الاجتماعات - التنقلات - نفقات إقامة) .

2- أما فيما يتعلق بتعويضات عام 2016 فإن المجلس يوصي بإبقاء التعويضات والبدلات المعتمدة من هيئتك الموقرة منذ عام 2009 على حالها دون أي تعديل وذلك على أساس موافقة الهيئة العامة بتاريخ 2009/05/09 .

حيث أقرت الهيئة العامة بالإجماع الموافقة على ما صرف من البدلات المذكورة عن عام 2015 .

كما وافقت بالإجماع على الإستمرار بصرف تعويضات و بدلات أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لما تم الموافقة عليه من قبل الهيئة العامة للمساهمين باجتماعها بتاريخ 2009/05/09 والذي بني على أساس قرار مجلس الإدارة

المصرف الدولي للتجارة والتمويل
2009/02/03 تاريخ 2009/02/12 مع تفويض المجلس تعيينها بتوزيعها .

المصرف الدولي للتجارة والتمويل
2009/02/03 تاريخ 2009/02/12 مع تفويض المجلس تعيينها بتوزيعها .

المصرف الدولي للتجارة والتمويل
2009/02/03 تاريخ 2009/02/12 مع تفويض المجلس تعيينها بتوزيعها .

المصرف الدولي للتجارة والتمويل
2009/02/03 تاريخ 2009/02/12 مع تفويض المجلس تعيينها بتوزيعها .

المصرف الدولي للتجارة والتمويل
2009/02/03 تاريخ 2009/02/12 مع تفويض المجلس تعيينها بتوزيعها .

المصرف الدولي للتجارة والتمويل
2009/02/03 تاريخ 2009/02/12 مع تفويض المجلس تعيينها بتوزيعها .

المصرف الدولي للتجارة والتمويل
2009/02/03 تاريخ 2009/02/12 مع تفويض المجلس تعيينها بتوزيعها .

البند الثامن : تكوين الاحتياطات:

نتيجة لعدم وجود أرباح محققة خاضعة للاحتياطات حسب أحكام القانون و وفقاً للمادة 197 من قانون الشركات

لعام 2011 و المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 2002/23 و قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م

المصرف الدولي للتجارة والتمويل
ب/1 تاريخ 4 شباط 2008 فإن المصرف لم يتم باحتساب أية احتياطات خلال العام 2015.

المصرف الدولي للتجارة والتمويل
The International Bank For Trade & Finance
رئيس الهيئة العامة لمراجعة الحسابات

البند التاسع : إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة:

وفقاً لأحكام المادة / 168 / من قانون الشركات رقم / 29 / لعام 2011 فإنه يتوجب إبراء ذمة مجلس إدارة

الشركة (المصرف الدولي للتجارة و التمويل) في نهاية كل دورة مالية سنوية وذلك إشعاراً من الهيئة العامة

بإطلاعها على البيانات المالية المقدمة إليها خلال دورة انعقادها العادية السنوية بما يؤكد أن مجلس الإدارة لم

يتسبب ولم يلحق أي ضرر مادي و لم يرتب أية التزامات مالية بدون وجه حق على المصرف ، فضلاً عن أن

المجلس لم يحصل على أية مكاسب غير قانونية إطلاقاً من المصرف خلال فترة الدورة المالية المنتهية في

2015/12/31 .

و نظراً لكون البيانات المالية المدققة و المعتمدة أصولاً من قبل كافة الجهات المختصة من مدققي الحسابات

لم تثبت أي ضرر لحق بالمصرف من قبل مجلس الإدارة من أي نوع كان كما أن هذه البيانات لم تثبت حصول

أعضاء المجلس على أية مكاسب غير قانونية .

لذا فإننا نتقدم إليكم، راجين الإطلاع و إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف عن الدورة المالية

المنتهية بتاريخ 2015/12/31 .

وبعد المداولة قررت الهيئة العامة الموافقة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من أي ذمة تجاه

المصرف .

البند العاشر : الإطلاع على موافقة مصرف سورية المركزي على تعديل النظام الاساسي للمصرف وفق

التعديلات الموافق عليها في إجتماع الهيئة العامة غير العادية للمصرف المنعقد بتاريخ 2013/9/25:

اطلعت الهيئة على موافقة مصرف سورية المركزي المتعلق بتعديل النظام الأساسي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل بموجب القرار رقم (628 / ل إ) تاريخ 2015/4/29 الصادر عن لجنة إدارة مصرف سورية المركزي و ذلك بناءً على موافقة الهيئة العامة الغير عادية للمساهمين بتاريخ 2013/9/25.

حيث أخذت الهيئة علماً بذلك .

في نهاية الاجتماع وجه السيد رئيس الجلسة باسمه وباسم أعضاء مجلس الإدارة التحية والشكر لكافة الحاضرين المساهمين الذين ساهموا في إغناء مناقشات هذا الاجتماع من خلال مداخلاتهم القيمة .

كما شكر السيد رئيس الجلسة جميع العاملين في المصرف على جهودهم المبذولة والتي أدت إلى تحقيق هذه النتائج الجيدة آملاً أن تتحقق نتائج مالية أفضل في العام 2016 و راجياً انفراج الأزمة التي تمر بها البلاد بالقرب العاجل ، والله ولي التوفيق .

هذا وقد انتهى الاجتماع في تمام الساعة الواحدة والخامسة و الأربعون من ظهر اليوم ذاته.

مراقبي التصويت

حبيب يارد

زهيم مناع

مدون وقائع الجلسة

فادي الجفاني

رئيس الجلسة

نائب رئيس مجلس الإدارة

محمد الطائي



المصرف الدولي للتجارة والتمويل
The International Bank For Trade & Finance



115

المصرف الدولي للتجارة والتمويل
The International Bank For Trade & Finance

ممثل وزارة التجارة والصناعة

هشام طين

صورة طبق الأصل

دمشق في 2016/ 08/ 02